تاريخ الإرسال: 2020/05/13 تاريخ القبول:2020/07/05

حق الوصول إلى المعلومة كآلية لمحاربة الأخبار الزائفة أثناء الأزمات

Right to access the information as a mechanism to fight against false news during crises

عبد المجيد رمضان[1] Abdelmadjid RAMDANE[1]
ramdane.abdelmadjid@univ-ouargla.dz
جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر) University Of Ouargla

الملخص:

يهدف البحث إلى إبراز أهمية الوصول إلى المعلومة في حياة المواطنين أثناء الأزمات، خصوصا خلال أزمة جائحة فيروس "كوفيد-19" التي يعيشها العالم، حيث يتم الترويج لأخبار زائفة تنشر أجواء من الهلع والخوف من الوباء، وتبث الأوهام ورسائل مغرضة تضع المتلقين في تيه، ما دفع الحكومات إلى اتخاذ إجراءات قانونية وتقنية لمواجهة هذه الظاهرة.

ويخلص البحث إلى أن إعمال حق الوصول إلى المعلومة أمام المواطنين والصحفيين والتدفق الحر للمعلومات من طرف وسائل الإعلام في أي بلد، يظل أنجع حل لمحاربة الأخبار الزائفة، لأنه يمثل السبيل إلى نشر الأخبار الصحيحة وإلى إضفاء الشفافية على ممارسات أجهزة الدولة وإبراز الجهود التي تقوم بها في إدارة الأزمات.

الكلمات المفتاحية: حق الوصول إلى المعلومة، محاربة الأخبار الزائفة، الأزمات.

Abstract:

The research aims to highlight the importance of access to information in the lives of citizens during crises, especially during the crisis of the "Covid-19" pandemic, which the world is living in, where false news is being promoted fear and panic, and sends illusions and malicious messages. This prompted governments to take legal and technical measures to counter this phenomenon.

المؤلف المرسل: عبد المجيد رمضان ramdane.abdelmadjid@univ-ouargla.dz

The research concludes that the realization of the right to access information to citizens and journalists and the free flow of information by the media in any country, remains the most effective solution to fighting false news, because it represents the way to spread the right news and to give transparency to the practices of state agencies and highlight the efforts they make in Crisis Management.

Keywords: right to information, fighting false news, crises.

مقدمة:

تعد إشكالية الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات والحصول عليها من أهم القضايا المعاصرة التي يشهدها العالم، في ظل الأوضاع الطارئة التي أحدثتها جائحة كورونا، وتزايد الطلب على المعلومات الصحيحة من طرف المواطنين ووسائل الإعلام في مواجهة الأخبار الزائفة التي تضاعف الترويج لها في مختلف مواقع الانترنيت ومنصات التواصل الاجتماعي.

وقد حرصت بعض الدول على تفعيل التدفق الحر للمعلومات في هذه الأزمة لمواجهة الأخبار الزائفة، وهو مؤشر يعبر عن مدى الانفتاح الديمقراطي للدولة وعلى مرونة نظامها السياسي وعلى حرية مؤسساتها الإعلامية. كما يعتبر ذلك تطبيق فعلي للقانون الدولي الإنساني المتعلق بحرية الرأي والتعبير والوصول إلى مصادر المعلومات والحصول عليها ونقلها وتبادلها بكل حرية.

وما من شك فإن توافر المعلومات يسهم في ممارسة المواطنين كامل حقوق المواطنة، وفي أداء دور فاعل في المجتمع ومشاركتهم الإيجابية في دعم جهود الدولة في مجال مواجهة الأزمات سواء الطبيعية أو الصحية على غرار الجائحة التي تجتاح العالم.

الإشكالية:

يقودنا ما تقدم إلى صياغة إشكالية البحث وفق التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى فعالية إعمال حق الوصول إلى المعلومة في محاربة الأخبار الزائفة خلال الأزمات؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية بعض التساؤلات، مفادها:

- كيف يتم تفعيل حق الوصول إلى المعلومة أمام المواطنين والصحفيين؟
- ما هي الأسباب التي تدفع إلى ارتفاع وتيرة نشر الأخبار الزائفة؟

- ما هي الوسائل التي تنتهجها الدول لمواجهة الأخبار الزائفة؟

فرضية البحث:

تأسيسا على ما تقدم، فإن اهتمام البحث سينصب على فرضية مفادها أن حق الوصول إلى المعلومة هو أفضل سبيل لمواجهة الأخبار الزائفة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في اعتبار أن اعتراف الدول في مختلف تشريعاتها القانونية بحق المواطنين في الحصول على المعلومات، أخذ بالتوسع بوصفه أداة هامة لتعزيز الانفتاح والشفافية والمساءلة، وإبراز الحقائق وتأكيد الأخبار الصحيحة، ومواجهة الأخبار الزائفة التي أخذت منحى تصاعديا خلال السنوات الأخيرة، وتزداد حدة خلال الأزمات، كما هو الشأن في الأزمة الصحية العالمية التي أحدثها فيروس كورونا.

منهجية البحث:

ارتكز الباحث على المنهج الوصفي حيث يمكّنه من وصف وتحليل أهمية حق الوصول إلى المعلومة في المجتمع كآلية ضرورية تسعى الدول إلى تنفيذه للوقوف أمام انتشار ظاهرة الأخبار الزائفة التي تقوّض أركان الدولة وتقلّل من شأن جهودها في إدارة الأزمات. كما تم الاعتماد على المنهج القانوني لتحليل المبادئ المرتبطة بحق الوصول إلى المعلومة كحق إنساني عالمي.

1. مفهوم الوصول إلى المعلومة:

يعتبر حق الوصول إلى المعلومات حقا من الحقوق والحريات الأساسية التي نصت عليها الدساتير والقوانين الوطنية في مختلف دول العالم. ويعد تكريس هذا الحق من طرف الأنظمة السياسية تعبيرا عن الالتزام بحقوق الإنسان وبمقتضيات المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ويجسّد تعزيزا للشفافية وترسيخا لثقافة الحكامة الجيدة ولدولة الحق والقانون.

1.1. القانون الدولي وتكريس حق الوصول إلى المعلومة:

لقد تم الاعتراف بداية بحرية المعلومات في الأمم المتحدة على أنها حق أساسي في عام 1946 أثناء انعقاد جلستها الأولى، حيث تبنت الجمعية العمومية في الأمم المتحدة القرار

(59) الذي نص على أن حرية الوصول إلى المعلومات حق إنساني أساسي. ونتيجة لما ورد في اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، فإنه لم يتم وضع حرية المعلومات بشكل منفصل بل كجزء من الحق الأساسي لحرية التعبير الذي يتضمن حق البحث وتلقي ونقل المعلومات.[1]

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تبنته الجمعية العمومية في الأمم المتحدة عام 1948 البيان الأكثر أهمية فيما يتعلق بحقوق الإنسان الدولية. فالمادة 19 تلزم كافة الدول بإعمال حق حرية التعبير والحصول على المعلومات، حيث "لكل شخص حق التماع بحرية الرأي والتعبير؛ ويشتمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود".[2]

ويكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان ونصوص قانونية في الكثير من البلدان، لكل شخص الحق في الوصول إلى المعلومة. وتلتزم الدول على ضوء هذا الحق باتخاذ التدابير الضرورية لتوفير المعلومات التي تهم المواطن ولها تأثير على شؤون حياته وعلى صحته وانشغالاته، وكل ما له ارتباط بالخدمات التي تقدمها الدولة في مجال التنمية. لكن هناك إجماع بأن هذا الحق يجوز إخضاعه لبعض القيود، شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية، حيث لا يمكن السماح بنشر معلومات إذا كان ذلك يمس بأمن الدولة أو بالنظام العام.

ويعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، مجموعة من القواعد والمبادئ القانونية المكتوبة والعرفية التي تكفل احترام حقوق وحريات الإنسان وازدهاره، وتهدف لحماية حقوق الفرد المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكفل حماية الحقوق الجماعية وضمان حقوق الشعوب. وتولي منظمة الأمم المتحدة اهتمامات واسعة لحقوق الإنسان، ووضعت لها مجموعة من الصكوك الدولية، تتمايز من حيث الشكل ما بين إعلانات واتفاقيات أو قرارات، وتتفاوت من حيث القيمة القانونية ما بين وثائق ملزمة وغير ملزمة.[3]

ويستمد القانون الدولي لحقوق الإنسان قواعده ومبادئه من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وصكوك معينة كالتي تحمي فئات الأطفال، النساء، اللاجئين، المعوقين، أوالمهاجرين. إضافة إلى صكوك تتصدى لانتهاكات معينة كالتعذيب، والتمييز العنصري. إلى جانب مجموعة مدونات السلوك والقواعد النموذجية لحماية السجناء، واستقلال السلطة القضائية وغيرها.

لقد تم تبني العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يعتبر معاهدة ملزمة قانونيًا، من قبل الجمعية العمومية في الأمم المتحدة عام 1966، و قامت حوالي 149 دولة بالمصادقة عليه ابتداء من جانفي عام 2002. وتكفل المادة 19 منه حق حرية الرأي والتعبير ضمن الشروط المشابهة نفسها التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتضمن "الحق لكل إنسان في حرية التعبير؛ ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين، دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها".[4] ويشمل ذلك طلب المعلومات الصحيحة، والاطلاع عليها، ونشرها بما يحقق معرفة الجمهور بما يدور حوله. وتستتبع ممارسة هذه الحقوق – وفق نفس المادة – واجبات ومسؤوليات خاصة؛ وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود، على أن تكون ضرورية في إطار احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، وبغرض حماية الأمن القومي، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة.[5]

2.1. تعريف حق الوصول إلى المعلومة:

يعتبر الحق في الوصول إلى المعلومات حقا من الحقوق والحريات الأساسية الذي من شأنه تعزيز الشفافية وترسيخ الحكامة الجيدة والديموقراطية التشاركية وأخلقة الحياة العامة، فضلا عن تطوير مجتمع الإعلام والمعرفة.

وقد وردت تعريفات عديدة لحق المواطن في الوصول إلى المعلومة. فيذهب تعريف إلى أن "الحق في الحصول على المعلومة ينصرف إلى الحق في السؤال عن أي معلومة،

وتلقي الإجابة عنها بصورة أو بأخرى، سواء بشكل مكتوب، مطبوع، أو في أي قالب آخر سواء من الحكومة أو البرلمان أو القضاء، شريطة الالتزام بحدود القانون".

ويتناوله تعريف أخر على أنه "حق المواطن في أن توفّر له الدولة شتى السبل الملائمة لتتدفق من خلالها المعلومات والآراء والأفكار، ليختار من بينها مصدرا وفقا لإرادته الحرة. وعلى الدولة أن تحمي وصوله الميسّر إلى تلك المعلومات، بعيدا عن تدخلها أو تدخل الغير الذي من شأنه الإعاقة أو الحد أو الانتقاص من تمتعه بهذه الحق".[6]

يقصد أيضا بحرية الوصول إلى مصادر المعلومات والأفكار والحصول عليها، الحق في تلقيها وإذاعتها ونشرها من كافة مصادرها، لتتاح الفرصة أمام الجمهور لتكوين آرائه ومواقفه بطريقة إنسانية دون ضغوط لتبني مواقف معينة، أو منع وصول آراء وأفكار بديلة.[7]

ويرى بعض الباحثين أن مفهوم الحق في الوصول إلى المعلومة يتميز بمجموعة من السمات، أهمها:

– أن هذا المفهوم ديمقراطي مطلق، لا يمكن أن يتقلص أو يتسع وفقا للأطر النسبية للأنظمة السياسية المختلفة أو الثقافات المتباينة.[8]

– أن الحق في الوصول إلى المعلومة يمتد إلى كافة المواطنين في المجتمع دون تفرقة أو تحيز.[9]

– أن ممارسة هذا الحق ينطوي على أسلوبين: الأول مباشر يمارسه الفرد بالاقتراب من مصادر المعلومات واستقائها مباشرة والاطلاع عليها، والثاني غير مباشر يمارسه الفرد من خلال تلقيه للمعلومات من وسائل الإعلام والوسائط المختلفة.

وهناك من يعطي وصفا آخر لهذين النمطين، حيث يكون النمط الأول عن طريق ما يسمى بالمبادرة، وفيه تلتزم الهيئات العامة بنشر وتوفير وإصدار المعلومات عن أنشطتها الرئيسية وسياساتها العامة. أما النمط الثاني، فيتمثل في حق المواطن في استجواب الموظفين العامين والهيئات العامة حول ما يقومون به من مهام وأعمال والوثائق التي بحوزتهم.[10]

– يجب أن تفسر عبارة "المعلومات" على نحو واسع، بحيث تتضمن جميع الوثائق التي تحتفظ الهيئة العامة بها، بصرف النظر عن الحالة التي تُحفظ فيها (وثيقة، شريط، تسجيلات إلكترونية، ...إلخ)، مصدرها وتاريخ وضعها أو إنتاجها. وكذلك، يجب أن يمتد التفسير إلى المعلومات المصنفة إن كانت سرية، وذلك بعدم التسليم بوصف السرية الذي تطلقه الهيئة العامة على المعلومة، بل يتوجب إخضاعها للفحص من قبل هيئة خاصة، تكون لها صلاحية النظر في الطعون المقدمة من قبل الجمهور، للتأكد من مدى سريتها وعدم كشفها للجمهور.[11]

– أن يتضمن تفسير عبارة "الهيئات العامة" جميع فروع ومستويات الحكومة التي تشمل الوزارات، والمجالس المنتخبة والهيئات والمؤسسات العمومية، ويتضمن التفسير كذلك الهيئات القضائية والتشريعية، وهيئات القطاع الخاص التي تملك معلومات هامة ذات مساس بالمصالح العامة التي تهمّ الجمهور كالبيئة والصحة.[12]

ينبع حق الجمهور في الحصول على المعلومات من حقه في الحصول على المعرفة. والحق في الحصول على المعلومات والوصول إلى مصادرها هو حق عام للمواطنين، عليهم أن يمارسوه بأنفسهم وأن يقوموا بالبحث عن هذه المعلومات التي تهمهم، وأن الموظفين العامين لا بد أن يوفروا لأي مواطن الحق في الحصول على المعلومات، ووسائل الإعلام تمكّن المواطن من الحصول على المعلومات العامة.[13]

ويمثل الحق في الوصول إلى المعلومات دعامة أساسية للعديد من حقوق الإنسان الأخرى، ذلك لأنه مرآة تعكس صورة حقيقية عن مدى تطبيق هذه الحقوق والالتزام بها، وهو ما يساعد على تعزيز ممارستها وحمايتها.

3.1. حق الوصول إلى المعلومة ومنظومة الحقوق الأخرى:

لقد قامت العديد من الجهات الدولية التي تضطلع بمسؤولية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بالاعتراف رسميًا بالطبيعة الأساسية والقانونية الخاصة بحق حرية المعلومات، بالإضافة إلى الحاجة إلى وجود تشريع فاعل لتأمين الاحترام الفعلي لذلك الحق. كما تعزّز هذا الأمر من خلال تنامي الإجماع على المستوى الوطني حول مدى أهمية حرية المعلومات على أنه حق إنساني وأداة تعزيز أساسية للديمقراطية، كما انعكس ذلك بإدراج

حق حرية المعلومات في العديد من الدساتير الحديثة، بالإضافة إلى الزيادة الجذرية في عدد البلدان التي تبنت التشريع الذي يطبق هذا الحق في السنوات الأخيرة. ويتلخص هذا الأمر بمجمله بالاعتراف الدولي الواضح بحرية المعلومات على أنها حق إنساني.[14]

ونظرا لتعدّد النصوص القانونية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان التي تمس عدة مجالات، فإن أغلبية الفقهاء والباحثين في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان يصنفون هذه الحقوق إلى ثلاثة أجيال: [15]

– يتضمن الجيل الأول **الحقوق المدنية والسياسية**، وهي حقوق لصيقة بالإنسان بغض النظر عن جنسه أو لونه أو أي اعتبار آخر، وتتمثل في الحق في الحياة، الحق في المساواة أمام القانون، الحق في الأمن الشخصي، حرية التعبير، الحق في الوصول إلى المعلومة، الحق في تقلد الوظائف العامة والمشاركة في الانتخابات،...إلخ .

– أما الجيل الثاني فيتضمن **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** كالحق في الصحة، الحق في العمل، الحق في الحصول على أجر عادل، وحقوق الأسرة، والحق في الثقافة والتعليم ...إلخ.

– بينما يتضمن الجيل الثالث **حقوق التضامن** مثل الحق في السلم والأمن، الحق في الاختلاف الفكري، التراث المشترك للإنسانية، الحق في التنمية، الحق في تقرير المصير والحق في بيئة نظيفة.

وإعمالا لمبدأ أن الحقوق كلٌّ غير قابل للتجزئة، فإن الحق في الوصول إلى المعلومة لا يعتبر – فحسب– حقا مستقلا في حد ذاته، ولكنه أداة لتفعيل الحقوق الأخرى؛ فتوافر وتداول المعلومات يتيح إمكانية المعرفة الموضوعية الشاملة بأوضاع الحقوق الأخرى، وإمكانية الحكم على مدى وفاء الدولة بما التزمت به من معايير وأهداف تعلنها في موازناتها وخططها العامة. وفشلها في ضمان حرية وتداول المعلومات يعني بشكل أو بآخر فشلها في الوفاء بكافة الحقوق الأخرى التي التزمت بأدائها وحمايتها.[16]

ويعتبر حق الحصول على المعلومات أحد الأركان الأساسية للديمقراطية التمثيلية؛ ففي أي نظام تمثيلي للحكومة، ينبغي على الممثلين الاستجابة إلى الناس الذين عهدوا إليهم

بمهمة تمثيلهم وسلطة صنع القرارات فيما يتعلق بالشؤون العامة، إذ يحق للأفراد الذين عهدوا بإدارة الشؤون العامة إلى ممثليهم، الحصول منهم على المعلومات.[17]

ويتضح مما سبق، أن الوصول إلى المعلومة، بالنسبة للمواطن أو الصحفي، بالإضافة إلى كونه حق، فهو يكتسي أهمية لهما لأنهما بحاجة ماسة إلى المعلومات. فالوصول إلى المعلومة يساعدهما في فهم الواقع، ويمكّنهما من تقييم أداء الحكومات والمسؤولين ويعزز قدراتهما في كشف حالات الفساد، وفي تصنيف الأخبار الزائفة عن الأخبار الصحيحة، ما يسمح لهما باكتساب وسائل التحليل المنطقي والتفسير الدقيق للأمور.

2. مفهوم الأخبار الزائفة ودوافع انتشارها في أزمة كورونا:

أتاح التقدم التكنولوجي امتيازات معتبرة للإنسان، استغل بعضها فيما يفيد المجتمعات، واستخدم أخرى فيما يعود عليها بالوبال. هذا ما يحدث أيضا في مجال التواصل الاجتماعي بين البشر على المواقع الالكترونية والشبكات والمدوّنات، حيث خسرت المعلومة الكثير من بريقها على جبهة المصداقية والمهنية، لما أصبح من السهل التلاعب بمحتواها وتوجيهها حيث يشاء المتحكم بأدواتها، ولما أصبحت احتمالات وصول الخبر الزائف إلى فئة عريضة من الجمهور أمرا متاحا وميسّرا. ومع بداية تفشي وباء كورونا، ظهرت مجموعة من الأخبار الزائفة، وبثت الهلع وحالات الذعر والزيادة في التهويل، عبر تبني بعض الاقتباسات مع استخفاف بالحقائق والوقائع.

1.2. تعريف الأخبار الزائفة:

مصطلح "الأخبار الزائفة" (Fake News)، حظي بأهمية بالغة تحديدا في عام 2016، تزامنا مع انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة، بسبب نشر وتداول أخبار مشكوك في صحتها عبر بعض المواقع الالكترونية والصحف. فقد وجّه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب كلماته في ندوة صحفية إلى أحد الصحفيين بالقول: "أنتم أخبار زائفة"، رافضا الإجابة عن سؤاله. وكان ذلك الموقف كفيلا بجعل المصطلح ينتشر بشكل واسع بين السياسيين والإعلاميين على الصعيد العالمي.

وبرزت بعد ذلك كتابات وتحليلات حول "الأخبار الزائفة"، ووضعت لها عدة تعريفات. تشير إحداها إلى أن الأخبار الزائفة هي "معلومات مضلّلة وخادعة تُختلق عمدا، بقصد

خداع الطرف الآخر وحثّه على تصديق الأكاذيب والتشكيك في الحقائق، تُنشر عبر الانترنيت وتُنقل إلى وسائل الإعلام تدريجيا، لتحقيق عدة أهداف كأن تكون سياسية أو اجتماعية أو غيرها، والتأثير في الرأي العام المحلي أو الدولي أو كلاهما".[18]

ويُقصد بها أيضا، تلك "الأخبار التي لا يمكن أن توجِد أدلة كافية لدعمها، أو تأتي من مصادر مشكوك في مصداقيتها".[19]

الأخبار الزائفة يُعبّر عنها أيضا:[20]

– بالأخبار **المضلّلة** وهي معلومات كاذبة يتم إنشاؤها عمدا للتسبب في ضرر لشخص أو جماعة أو منظمة أو دولة. ولا تتكون المعلومات المضلّلة دائما من أكاذيب صريحة، بل يمكن أن تكون حقائق فُصلت من سياقها الأصلي أو حقائق دُمجت مع معلومات كاذبة.

– وتعتبر أيضا أخبار **خاطئة** وهي معلومات زائفة أو غير دقيقة، ولكنها ليست بنية التسبب في إحداث الضرر. لكن تظل النوايا من وراء إنشاء الأخبار ومشاركتها غير واضحة دائما.

– وهي أيضا **سوءٌ لاستخدام المعلومات**، بمعنى أن المعلومات حقيقية تتم مشاركتها من أجل التسبب في حدوث ضرر، ويتم نشرها عمدا علانية للعامة.

2.2. ظروف ودوافع انتشار الأخبار الزائفة:

يتزايد معدل انتشار الأخبار الزائفة وقت الأزمات والأحداث الهامة بالمجتمع مثل الانتخابات والكوارث الطبيعية والصحية، نظرا لصعوبة تقصي المواطنين للحقيقة، وعدم حصولهم على المعلومات التي يريدونها من الجهات المسؤولة المعنية في مثل تلك الفترات. فتعمل منصات التواصل الاجتماعي على ملء الفراغ واختلاق أخبار زائفة، فيكون تأثيرها واضحا نتيجة سرعة انتشارها. وظهر ذلك جليا خلال الانتفاضات العربية، وأثناء الحراك الشعبي الجزائري، وخلال انتشار جائحة فيروس كورونا في شتى بقاع العالم، وفي المواعيد الانتخابية الكبرى.

وتتميز الأخبار الزائفة كونها من السهل إطلاقها، بمجرد تدوين عبارات على صفحة الفيسبوك أو كتابة تغريدة في التويتر أو انستغرام، لكن ليس من السهل أبدا أن تتوقف

تلك الأخبار التي تتم مشاركتها وإعادة نشرها في لحظة صدورها من صفحة إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر، وقد تصل إلى جميع أطراف الكون حيث أصبح العالم قرية إلكترونية واحدة.

ويوجد للأخبار الزائفة عدة دوافع، يمكن إجمالها في النقاط التالية:[21]

– **دوافع سياسية**، وتشمل الأخبار الزائفة الأكثر انتشارا ومتابعة على منصات التواصل في وقتنا الحالي، وأكثرها تأثيرا على الأفراد والمجتمعات، وتسعى الحكومات جاهدة لمحاربتها. وتستخدم هذه الأخبار أشكالا كثيرة، مثل النكتة والصور المفبركة وقصص الفضائح، وتُنشر لأهداف سياسية، لتشويه سمعة شخصيات سياسية أو قادة النظام السياسي من رؤساء ووزراء وولاة، وتخدم في الغالب مصالح معينة للتأثير على تفكير المواطنين وتغيير مواقفهم واتجاهاتهم تجاه قضايا معينة.

– **دوافع إيديولوجية أو طائفية**، وتقضي هذه الأخبار بتحطيم الروح المعنوية للخصم، وذلك عن طريق النّيل من بناء القيم الفكرية والإيديولوجية والدينية، والإخلال بدرجة التماسك والترابط المجتمعي بين أفراد المجتمع. ومن أخطر الأمور التي تزيد من خطورة هذا الوضع، هو تعرض هذا النسق من القيم والتنظيم لمحاولات الزعزعة والتشكيك.

– **دوافع ذاتية**، وهي التي تجعل أشخاصا يقفون وراء أخبار زائفة ينسبونها لهيئات رسمية أو غير رسمية من خلال بث بلاغات غير صحيحة، طلبا لتحقيق رغباتهم الشخصية، والتأثير على الجهات المسؤولة باتخاذ قرارات من شأنها خدمة طموحات أولئك الأشخاص. ونلمس ذلك في العديد من التعليمات المزوة التي تنشر عادة على منصة الفيسبوك باسم وزارات ذات علاقة وطيدة بشؤون المواطن. ويُعزى هذا الاندفاع نحو نشر مثل هذه الأكاذيب إلى رغبة مروجيها في الحصول على أكبر قدر من التفاعل من رواد الموقع أو الصفحة، سواء بالإعجاب أو المشاركة.

3.2. أخبار كورونا الزائفة وردود الفعل إزاءها:

أمام الكم الهائل من الأخبار الزائفة التي وجد المروّجون في منصات التواصل الاجتماعي خصوصا الفيسبوك، أرضية خصبة لنشرها، لم تجد المنظمات والدول سبيلا غير تعبئة

مواردها لمحاولة السيطرة على هذا الوضع للحد من سلبياته وآثاره السيئة من خلال مجموعة من الآليات أهمها الإعمال بحق الوصول إلى المعلومات الصحيحة.

1.3.2. مجابهة منظمة الصحة العالمية لأخبار كورونا:

كان لوسائل التواصل الاجتماعي في أزمة تفشي وباء كورونا في أنحاء العالم، حضورا قويا في يوميات الناس. لكن بقدر ما أسهمت في تخفيف وطأة أزمة التواصل المباشر بين البشر، بفعل الحجر الصحي أو الإغلاق، بقدر ما بدا من وجهة نظر كثيرين أنها فشلت في امتحان المصداقية. ما جعل المنظمة العالمية للصحة تتدخل يوميا، عبر ندواتها الصحفية، لتصحيح الأخبار الزائفة والمضلِّلة.

ويجري الحديث عن عدة جوانب سلبية، أفرزها سوء استخدام هذه الوسائل خلال الأزمة، من نشر أخبار مفبركة غير صحيحة، إلى سعي لبث الخوف والذعر في نفوس الناس التي وضعتهم الأزمة في حالة قلق. فانتشرت الأخبار الزائفة حول العالم بمعلومات طبية وعلمية خاطئة، وكل ما له علاقة بالحياة اليومية من صحة ومأكل ومشرب، وبممارسات العبادة أيضا. وجاءت هذه المنشورات إما نصية، أو مرفقة بصور، أو مقاطع فيديو قديمة لا علاقة لها بالوباء تتم فبركتها.

وفي مواجهة انتشار المعلومات الزائفة عن الوباء على وسائل التواصل الاجتماعي، تعقد منظمة الصحة العالمية يوميا مؤتمرا صحفيا للرد على الأسئلة وإبلاغ الجمهور وطمأنته وتقديم معلومات للمسؤولين في جميع أنحاء العالم. وتعقد المؤتمرات الصحفية منذ بداية الأزمة من مقر المنظمة في جنيف، يعلن فيه مدير المنظمة بمساعدة معاونيه المقربين، المستجدات المتعلقة بالوباء في القارات الخمس، مقدما نصائح لمجابهة الفيروس وأخرى بالقدر نفسه لمواجهة حملات التضليل والأخبار الزائفة.

2.3.2. بلدان العالم في مواجهة أخبار كورونا الزائفة:

ومع تفشي وباء كورونا في العالم وامتداده إلى القارات الخمس، ارتفعت وتيرة انتشار الأخبار الزائفة والشائعات عبر منصات التواصل الاجتماعي، بشكل كبير لا تكاد تحصى عددا. وبموجب ذلك، سارعت الدول إلى تشكيل خلايا إعلامية رسمية على أعلى مستوى، تزوّد الجمهور بآخر المستجدات المرتبطة بالموضوع بشكل يومي قصد التقليل من شأن

الأخبار الزائفة والشائعات وتصحيحها، وهي بذلك تفعّل حق المواطن في الوصول إلى المعلومة عن طريق وسائل الإعلام المعتمدة، حيث أسندت لها مسؤولية التبليغ والتوضيح للجمهور.

ولا يخفى أن وسائل الإعلام تتبوأ مكانة خاصة في إدارة الأزمات سواء من حيث دورها في ربط الاتصال بين الجمهور والسلطات، والإسهام في تفاقمها أو حلها؛ فالأجهزة الإعلامية تسيطر على المعلومات، وتعمل على تحديد ما يصل إلى الجمهور من أخبار وكيفية تفسيرها له. كما أن الإعلام يمثل بؤرة اهتمام الرأي العام عند حدوث الأزمات مثل أزمة الطارئ الصحي كورونا المستجد. ولوسائل الإعلام هنا دور هام وحيوي تؤديه في التوعية بضرورة التقيد بالتعليمات الصادرة عن الجهات المعنية.[22]

في الجزائر، عمدت الحكومة إلى إنشاء خلية إعلامية تتشكل من عدة قطاعات تترأسها وزارة الصحة، تعكف يوميا على عقد ندوة صحفية بحضور ممثلي وسائل الإعلام، ما مكّن الجمهور الجزائري من الاطلاع المستمر على آخر الإحصائيات والأخبار المرتبطة بالوباء في كافة جهات الوطن. موازاة مع ذلك، كانت الأخبار الزائفة محل تصد صارم من طرف مصالح الأمن والجهات القضائية، وفقا للآليات التي حددها القانون، وتم البحث والكشف عن هوية العديد من مروجي تلك الأخبار المضللة. كما أصدرت الحكومة تعديلات على قانون العقوبات المعدل والمتمم للأمر 66–156 الصادر في 8 جوان 1966. ونصت مواد قانون العقوبات الجديدة على "معاقبة كل من ينشر أو يروج أخبارا كاذبة عمدا بأي وسيلة من شأنها المساس بالأمن والنظام العموميين بالحبس من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات، وغرامة 100 ألف دينار جزائري إلى 300 ألف دينار، على أن تضاعف العقوبة في حالة العود".[23]

4. التقنيات المتطورة وإعمال حق الوصول إلى المعلومة لمحاربة الأخبار الزائفة:

تبرز أمام المؤسسات الحكومية مجموعة من الحلول لمواجهة الأخبار الزائفة تقوم في المقام الأول على إتاحة الأخبار الصحيحة أمام الجمهور وأمام وسائل الإعلام بإعمال الحق في الوصول إلى المعلومة. وتقوم في المقام الثاني على ضرورة اعتماد المؤسسات

الإعلامية على وسائل تسمح لها بالكشف عن الأخبار الزائفة، وفي المقام الثالث اعتماد أساليب الردع والمتابعات القانونية من طرف الجهات الأمنية والقضائية.

ونظرا لما تسببه الأخبار الزائفة من زيف للحقائق في المجتمعات تصل إلى حد توتر العلاقات على الصعيد الفردي والجماعي، وما ينجم عنها من آثار سلبية، بادر صانعو التكنولوجيات الحديثة والتطبيقات المختلفة لشبكة الأنترنيت، إلى إيجاد مخارج وحلولا لمختلف الصعوبات التي كان يواجهها الصحفيون في إطار ممارسة مهنتهم. فقد أدى الانتشار الواسع للأخبار الزائفة على منصات التواصل الاجتماعي، وتأثيرها الملحوظ في نفسية الجمهور، وقدرتها على توجيه الرأي العام، بالجهات الحكومية والمؤسسات الإعلامية الكبرى إلى استحداث برامج وتطبيقات تسمح بإظهار الأخبار الزائفة والتحقق من مصادرها.

وحسب خبراء في المجال، فإن المواجهة الاعلامية والالكترونية للأخبار الزائفة تقتضى التركيز على العمل الصحافي الميداني والاستقصائي، فهو وسيلة فعالة للتأكد من صحة الأخبار وإثباتها. وتوجد تجارب بعض الدول ومؤسساتها الصحفية التي سجلت خطوات ناجحة في هذا المضمار، على غرار "Le Monde" التي أنشأت في فيفري 2017، برنامجا عرف باسم "DECODEX" يساعد على تمييز المعلومات الصحيحة من الزائفة، ويحدد مدى الوثوق بالمواقع التي تبث تلك الأخبار. كما أطلقت صحيفة "Libération" صفحة "Check News" لنفس المهمة. وعلى الصعيد العربي، أطلقت صحيفة "النهار" اللبنانية حملة لتقصي الأخبار الزائفة الرائجة على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل معرفة أصل التضليل وكشف الحقيقة، وتتعاون مع كبريات الصحف العالمية للاستفادة من تجاربها، وتنظم دورات للتدريب على آليات الكشف عن الأخبار الزائفة وتقديمها للجمهور، للامتناع عن تداولها.[24]

وتجاوبا لمطالب جهات حكومية ومنظمات دولية مع تفشي فيروس كورونا، تحركت كل من فيسبوك وتويتر ويوتيوب لإزالة المعلومات الزائفة عن الفيروسات التاجية التي تدفع الأشخاص إلى اتخاذ إجراءات قد تعرضهم للخطر. بدورها تحرص غوغل على التركيز على مستجدات الأخبار من وكالات الصحة الرسمية، مثل منظمة الصحة العالمية،

وأنشأت فريقا للاستجابة للحوادث يعمل على مدار الساعة ويزيل المعلومات الخاطئة من نتائج البحث ويوتيوب. كما تعاونت واتساب التابعة لفيسبوك مع منظمة الصحة العالمية لتقديم خدمة الرسائل التي تقدم تحديثات في الوقت الفعلي.

وفي ظل الظروف العادية فإن محاولة فحص المحتويات على منصات التواصل الاجتماعي وتقييمها تحتاج إلى توازن بين حرية التعبير وما هو مضر بالرأي العام، وعادة ما يختلف الناس حول المحتوى الذي يجب منعه ومن له الحق في اتخاذ قرار هذا المنع. وبالمقارنة، فإن الوباء أدى إلى حالة إجماع تدعو إلى منع المحتويات الضارة على الإنترنت، فالمعلومات عن كوفيد – 19 هي مسألة حياة أو موت.[25]

في هذا السياق، يتعين على المؤسسات الصحفية اتباع منهج للتحقق والتدقق من الأخبار التي تنتجها منصات التواصل، وترتكز على الضوابط المهنية والأخلاقية التالية:[26]

- الاعتماد على مصادر متعددة واحترام الخصوصية الفردية والجماعية.
- مناهضة العنف والامتناع عن إعادة نشر كل ما يخدش الحياء والأخلاق العامة.
- الحرص على المصداقية وعدم الانحياز بالامتناع عن نقل تصريحات متحيزة سياسيا أو دينيا.
- التوازن في عرض آراء جميع أطراف القضية.
- الامتناع عن نشر المحتوى الترويجي لجهة أو لشركة أو منتجات محددة.
- عدم اللهث وراء نسب المشاهدة والفوز بالسبق الصحفي، على حساب الالتزام بالمعايير المهنية.

تبعا لما تقدم، فإن على الدوائر الرسمية الحرص على إعمال حق الوصول إلى المعلومة ودعم كل ما من شأنه تشجيع التدفق الدائم للمعلومات نحو المواطنين ونحو الصحفيين. وتقوية لهذا المسعى، وقصد ضمان إعلام نزيه وهادف، يتعين على وسائل الإعلام، التمسك بمسؤولية الاحتراز والتحفظ من الأخبار المشبوهة، للوقوف سدا منيعا أمام انتشارها.

كما تظل التحريات الأمنية والمتابعات القضائية من الحلول الناجعة، حيث توصّلت عدة دول من متابعة مروجي الأخبار الزائفة ذات علاقة بفيروس كورونا المستجد، حيث كان

لها مساس خطير بالنظام العام وإثارة الهلع بين المواطنين. وما يلفت الانتباه، أن الظاهرة في تناقص واضح مند بداية ظهور أزمة كورونا بعد توقيف العديد من المدونين الذين تعمدوا نشر أخبار زائفة لتضليل الرأي العام، وفي ظل حرص الدول على نشر الأخبار الصحيحة في متابعتها لتطورات الجائحة.

خاتمة:

اتسع نطاق نشر الأخبار الزائفة في ظل الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم نتيجة انتشار وباء فيروس كورونا "كوفيد-19"، ما رفع درجة اهتمام الحكومات بهذه الظاهرة باعتبار أنها تمس بشكل مباشر الصحة العامة والأمن والنظام العام في بلدانها.

وقصد مواجهة الأمر، سارعت معظم الدول إلى إعمال مبدأ حق الوصول إلى المعلومة خصوصا أمام الصحفيين المكلفين بالتغطيات الصحفية. وعكفت على إتاحة المعلومات أمامهم وتنظيم ندوات إعلامية دورية لتزويد الجمهور من خلالهم بجميع المعلومات من أرقام وإحصائيات وأخبار تتعلق بالوباء.

ويتكامل تكريس مبدأ الحق في الوصول إلى المعلومة مع التحريات الأمنية والمتابعات القضائية ضد مروجي الأخبار الزائفة، ومع دور وسائل الإعلام في محاربة هذه الأخبار والكشف عن المعلومات الخاطئة.

وقصد تكريس الطمأنينة لدى مختلف مكونات المجتمع، ومن أجل تحقيق الأمن العام خصوصا خلال الأزمات التي تجتاح البلدان، يتعين الالتزام بجملة من الإجراءات التي نعتبرها بمثابة توصيات، كما يلي:

توصيات:

- يجب أن تتحلى السلطات بالوضوح والشفافية والثقة واحترام المواعيد والالتزامات إزاء الجمهور، خصوصاً مواعيد تقديم البيانات الحكومية والرئاسية ومواقيت مخاطبة الشعب، إذ يعد رصيد الثقة رأس المال الأساسي للدولة في الحرب ضد الأخبار الزائفة خصوصا أثناء الأزمات.
- إقامة نظام اتصالي وإعلامي فعال للمؤسسات الحكومية، يرتكز على الشفافية وضمان حق المواطن في الوصول إلى المعلومة الصحيحة.

- تعزيز المنظومة القانونية بأحكام قادرة على مواجهة مختلف الحالات المتعلقة بالأخبار الزائفة، مع مراعاة الحق في التعبير والرأي دون المساس بالقيم الدينية والوطنية وكرامة الأشخاص.

- ضرورة حرص وسائل الإعلام التقليدية على نشر الحقائق خاصة خلال الأزمات، للتصدي للشائعات والمعلومات المضلِّلة.

المراجع:

1. توبي مندل، حرية المعلومات: مسح قانوني مقارن، منشورات منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للاتصالات والمعلومات، نيودلهي – الهند، 2003، ص 29.
2. الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وثيقة، تم استرجاعها في 2020/05/05، الرابط: https://www.un.org/ar/udhrbook/pdf/UNH_AR_TXT.pdf
3. مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان في النزاع المسلح، منشورات الأمم المتحدة، جنيف – سويسرا، 2011، ص5.
4. أشرف فتحي الراعي، حق الحصول على المعلومات: دراسة مقارنة، دار الثقافة للطباعة والنشر، عمان، 2010، ص36.
5. منظمة الأمم المتحدة، المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، نيويورك، مؤرخ في 16 ديسمبر 1966، وتاريخ بدء تنفيذه في 23 مارس 1976.
6. قدري علي عبد المجيد، الإعلام وحقوق الإنسان: قضايا فكرية ودراسة تحليلية وميدانية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2010، ص 225.
7. Desmond Fisher, The right to communication : a status report, Unesco, New York, 1987, pp. 3-6.
8. قدري علي عبد المجيد، المرجع السابق، ص ص 225–227.

9 . Article 19, Access to information : an instrumental right for empowerment, London, 2007, p.8.

10. الطاهر زعباط، حق المواطن في الوصول إلى المعلومة، (مذكرة ماجستير)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2014، ص9.

11 . Pierre Trudel, Introduction au droit d'accès aux documents des organismes publics et de la protection des renseignements personnels, Centre de recherche en droit public, Faculté de droit – Université de Montréal, Canada, p.11.

12. الطاهر زعباط، مرجع سابق، ص10.

13. سليمان صالح، أخلاقيات الإعلام، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2013، ص ص 194–195.

14. توبي مندل، حرية المعلومات: مسح قانوني مقارن، منشورات منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للاتصالات والمعلومات، نيودلهي – الهند، 2003، ص 28.

15. خالد حساني، محاضرات في حقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2015، ص13.

16. David Banisar, Freedom of information around the world : a global survey of access to government laws, Privacy International, 2006, p.7.

17. توبي مندل، مرجع سابق، ص35.

18. حسني رفعت حسني، التربية الإعلامية: طريقنا الأمثل في التصدي للأخبار الكاذبة، مدونات الجزيرة، الدوحة،2019.

19. مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، مفهوم "الأخبار الكاذبة": كيف يؤثر الخطاب السياسي الأمريكي على حرية الصحافة في مصر، مصر، 2018، ص 7.

20. المعهد الديمقراطي الوطني، دعم سلامة المعلومات والخطاب السياسي المدني، واشنطن، 2018، ص 3.

21. نصر رمضان سعد الله حربي، "الشائعات ونشرها عبر مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي"، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي السادس حول القانون والشائعات، 22/23 أفريل 2019، جامعة طنطا، مصر، ص ص. 11 – 12.

22. عبد الحميد مرفت، مختصان: الإعلام يلعب دورا رئيسيا ومهما خلال الأزمات، جريدة البيان، الإمارات، نشر في 2020/03/23، تم استرجاعه في 2020/05/06، الرابط:
https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2020-03-23-1.3810503

23. وكالة الأنباء الجزائرية، إجراءات جزائية جديدة لوضع مروجي الأنباء الكاذبة أمام مسؤولياتهم وسد فراغ قانوني، نشر في 2020/04/22، تم الاطلاع عليه في 2020/04/29، الساعة 22:13، الرابط:
http://www.aps.dz/ar/algerie/86444-2020-04-22-14-02-04

24. هويدا مصطفى، أزمة كورونا ومواجهة الشائعات والأخبار الزائفة، صحيفة صدى البلد، مصر، نشر في 2020/04/08، تم استرجاعه في 2020/05/06، الرابط:
https://www.elbalad.news/4262983

25. مكتب واشنطن، المعلومات الزائفة عن وباء كورونا قد تستغل لإثارة الاضطرابات السياسية في بلدان عديدة، يومية العرب، واشنطن، نشر في 2020/04/02، تم استرجاعه في 2020/05/06، الرابط: https://alarab.co.uk

26. سكينة الملاكي، إشكالية الأخلاقيات العلمية للصحافة الإلكترونية: دراسة في التجربة المهنية للجزيرة نت، معهد الجزيرة للإعلام، الدوحة، 2019، ص ص. 20-22.